

الفصل الرابع

طبيعة المجتمع

الفصل الرابع طبيعة المجتمع

مقدمة :

لكل مجتمع عاداته وقيمه واتجاهاته التي يعتز بها: ويسعى إلى المحافظة عليها، كما أن لكل مجتمع مشكلاته التي يسعى إلى حلها والقضاء عليها .
وتعد الجامعات : إحدى المؤسسات التربوية التي أنشأها المجتمع ويسعى من خلالها إلى بناء الأجيال وتطوير المجتمع في مختلف المجالات، والقضاء على المشكلات التي قد تواجهه في أي مجال من مجالات الحياة المختلفة .
ومن هنا نجد أن الكثير من التربويين والمختصين يجعلون من طبيعة المجتمع ركيزة أساسية لبناء أي منهج تعليمي وفي أية مرحلة من المراحل .
ومن هنا حرص الباحث على أن يتناول طبيعة المجتمع اليمني، حتى يتعرف على أهم طموحاته ومشكلاته ، ليتم مراعاتها عند إعداد منهج الثقافة الإسلامية لطلبة جامعة صنعاء لكي يتناسب مع طبيعة المجتمع اليمني ، ويلبي حاجاته وطموحاته ، وفيما يلي تفصيل ذلك .

أولاً : طبيعة المجتمع اليمني :-

تؤكد الكثير من المصادر العلمية قديماً وحديثاً بأن اليمن ومنذ فجر التاريخ كان لها حضارات وكانت تعد دولة مركزية لها نظامها السياسي والاجتماعي والاقتصادي المتميز بقدر كبير من التحضر قياساً على مفاهيم تلك الفترة .
وقد عرفت اليمن غير المجزأة في الحقبة السابقة للإسلام « بأنها مركز لمجتمعات مستقرة مزدهرة تخضع لنظم تشريعية وإنتاجية على درجة كبيرة من الرقي في ذلك التاريخ» (١)
وقد عاشت اليمن فترة ازدهار في عهد العديد من الدول مثل دولة معين وسبأ وحمير .
وتشير بعض المصادر التاريخية إلى أن بداية التدهور للحضارة اليمنية القديمة بدأ بسقوط آخر دولة زراعية وتجارية عام (٥٢٥ ق م) وما تبع ذلك من غزو واحتلال حبشي ، الذي أدى بدوره إلى نهاية الدولة والممالك اليمنية (٢) .
ثم دخلت اليمن بعد ذلك في حقبة تاريخية جديدة أنقذتها من الاستعمار الحبشي والفارسي ، وهذه الحقبة هي دخول الإسلام إلى البلاد ، حيث دخل اليمنيون في دين الله أفواجاً وبسرعة وسهولة ، وكان لليمنيين دور بارز في الفتوحات الإسلامية سواء في عهد الرسول عليه السلام أو في عهد الخلفاء الراشدين ومن جاء بعدهم من حكام المسلمين ، مما جعل الرسول عليه السلام يقول عنهم « الله أكبر الله أكبر جاء نصر الله والفتح ، جاء أهل اليمن ، قوم رقيقة قلوبهم لينة طباعهم ، الإيمان يمان ، والفرقة يمان ، والحكمة يمانية» (٣)

(١) أحمد بن أبي يعقوب «اليعقوبي» كتاب البلدان ، المكتبة العربية ، ج ٧ ، ١٩٨٢ ، ص ٣١٧ .

(٢) محمد عبدالقادر بافقيه ، تاريخ اليمن القديم ، بيروت ، دار القلم ، ١٩٧٤ ، ص ٩٠ .

(٣) ابن كثير «أبو الفداء إسماعيل» تفسير القرآن العظيم ، ج ٤ ، القاهرة ، مكتبة دار التراث ، (د.ت) ، ص ٢١٩ .

وفيما يلي استعراض لطبيعة وخصائص المجتمع اليمني ومشكلاته وبعض التغيرات التي طرأت عليه في الفترة الأخيرة .

ثانياً : خصائص المجتمع اليمني :

المجتمع اليمني كغيره من المجتمعات الإسلامية يتميز بالعديد من الخصائص والسمات التي قد تكون عامة موجودة لديه ولدى بقية المجتمعات الأخرى ، وسمات خاصة قد يتميز بها عن بقية المجتمعات الأخرى .

(١) الخصائص الدينية : - يعتبر التدين سمة واضحة ومميزة في المجتمع اليمني منذ أقدم العصور ، فقد شهدت اليمن دخول الديانتين اليهودية والمسيحية ، ودخل فيهما الكثير من اليمنيين . كما أن اليمنيين من أوائل من دخلوا في الإسلام وكان لهم دور كبير في نشر الدعوة الإسلامية في كثير من الأقطار الإسلامية ، وكان دورهم بارزاً في الفتوحات التي تمت بعد ذلك في العديد من الأقطار ، وقد بعث الرسول عليه السلام العديد من الدعاة والولاة إلى اليمن وكان أولهم معاذ بن جبل رضي الله عنه ، والخليفة الرابع علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وأبنا موسى الأشعري رضي الله عنه وغيرهم من الصحابة ، وقد ظل اليمنيون على عقيدة الإسلام الصافية البعيدة عن الخرافات والبدع التي يحاول البعض أن يجعلها من الإسلام كالذبح لغير الله والتوسل إلى بعض الأولياء والصالحين ، وإعطائهم منزلة كبيرة قد تصل إلى طلب الشفاعة منهم أو طلب الشفاء منهم، وغير ذلك من الأعمال التي لا دخل للإسلام بها ، وظل المجتمع اليمني محافظاً على تماسكه بالإسلام النقي الصحيح حتى ظهور الصراعات السياسية والمذهبية التي تعرضت لها الدولة الإسلامية ، حيث انقسم المجتمع اليمني في التأيد والولاء بين الفريقين الإسلاميين اللذين ظهرا في المجتمع الإسلامي وهما : أهل السنة ، والشيعة، حيث أدى هذا إلى لجوء بعض أفراد الطائفة الزيدية - وهي إحدى فرق الشيعة - إلى اليمن بعد طردهم من العراق ، وقام هؤلاء بنشر مبادئهم بين بعض القبائل اليمنية ، وقد أدى هذا إلى وجود بعض الصدامات المسلحة بين هذه القبائل من جهة وبين الدول المحلية التابعة لدولة الخلافة في بغداد أو دمشق أو القاهرة من جهة أخرى .

وقد وجدت بعض القوى والزعامات القبلية المحلية وسط هذا الصدام فرصتها لإيجاد مبرر للاستقلال عن سلطة دولة الخلافة المركزية، وإذا ما ألقينا نظرة على طبيعة حكم الدولة الزيدية في اليمن والذي استمر لأكثر من ألف عام ويعتبر أطول حكم عاشته أية دولة في اليمن بعد الإسلام ، فسنجد أن هذا الحكم قد وجد في التكوين القبلي المجزأ والطبيعة الجغرافية المميزة التي أسهمت إلى حد كبير في جعل هذا التكوين قوياً ومتماسكاً ، والظروف الاقتصادية التي كانت تدفع بعض القبائل لاستغلال حالات الحروب والصراع بين الدويلات اليمنية من جهة وبين هذه الدول والقوى الخارجية الغازية من جهة ثانية مناحاً ملائماً وأرضاً خصبة ليس فقط لنشر دعوتها المذهبية ، وتأسيس دولتها الزيدية ، وإنما للحصول على مؤيدين وأنصار لها من القبائل اليمنية كمحاربين تحت إمرتها ، تخوض

بهم الحروب القبلية، وقد استفادت تلك القبائل بما عاد عليها من مردود مادي، واستفاد نظام الحكم في تدعيم وتقوية دولته (١).

ونظراً لشيوع الطابع القبلي في اليمن فقد كان هذا دافعاً لنظام الحكم الإمامي في اليمن أن يأخذ نفس طابع النظام القبلي إلى حد كبير في مجمل قضايا الحكم والسياسة والناحية الاجتماعية. وأثناء حكم الأئمة لليمن ظهر مذهبان فقهيان هما المذهب الزيدي الذي ينتمي إلى المذاهب الشيعية والمذهب الشافعي الذي ينتمي إلى المذاهب السنية.

وعلى الرغم من أن بعض حكام الأئمة فرضوا مذهبهم في ذلك الوقت بحكم توليهم السلطة فإن الكثير من الناس ظلوا يحتفظون بمذهبهم السني.

ورغم هذا نجد أنه لا توجد فروق كبيرة بين المذهبين فالمذهب الزيدي يعتبر أقرب المذاهب إلى السنة، بل إن بعض الفقهاء اعتبره مذهباً خامساً إضافة إلى الأربعة المذاهب المعروفة ورغم وجود هذين المذهبين فالشعب اليمني ولله الحمد يعيش كتلة واحدة فلا تعصب ولا مذهبية فالكل يصلون في مساجد واحدة ويدرسون في مدارس واحدة والعلاقة قائمة ومترابطة وتظهر في المصاهرة، والعلاقات الاجتماعية، ولا يكاد يفرق الغرب عن المجتمع بين أصحاب هذا المذهب أو ذلك، خاصة بعد قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م والتي قُضي فيها على حكم أسرة بيت حميد الدين التي كانت تحاول تأجيج المذهبية وبث الفرقة بين أبناء المجتمع الواحد.

وبعد قيام الثورة وما نتج عن ذلك من وجود مدارس ومعاهد وجامعات ووجود بعثات يمنية للخارج، كل هذا جعل الروح الصحيح للإسلام بشكله النقي الصافي البعيد عن الشعوذة يعود لليمن وخاصة بعض المناطق التي استغلت من بعض أصحاب المصالح فشوهوا صورة الإسلام الحقيقي وجعلوه عبارة عن تبرك بالقبور ودعاء الصالحين وغير ذلك.

واليوم واليمن تتمتع بنظام جمهوري قائم على مؤسسات دستورية ونيابية، قد نصت أول مادة في دستوره على أن اليمن دولة عربية إسلامية، وفي مادته الثالثة نص أن الشريعة الإسلامية هي مصدر كل الأحكام والقوانين وهي المصدر الوحيد للتشريع في اليمن * كل ما سبق يعطي صورة واحدة هي أن المجتمع اليمني مجتمع مسلم يطبق الإسلام في أنظمة الحكم وشرائعه فهو يطبق عقيدة وشريعة، وعليه ينبغي أن يتضمن منهج الثقافة الإسلامية ما يلي :-

- التأكيد على الوحدة والأخوة بين أفراد المجتمع.
- توضيح الفجوة بين مختلف المذاهب طالما أنها تنبع من مصدر واحد هو القرآن والسنة.
- الدعوة إلى الترابط والتعاون بين جميع أفراد المجتمع،

(١) انظر كلاً من :

- فضل أبر غانم، القبيلة والدولة في اليمن، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، ١٩٨٨.

- سيد مصطفى سالم، تكوين اليمن الحديث، القاهرة، معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ١٩٦٣.

* يراجع في ذلك دستور الجمهورية اليمنية.

(٢) الأصل في المجتمع اليمني التوحيد :-

اليمن جزء من العالم الإسلامي ارتبط بدولة الإسلام منذ فجرها الأول ، وظلت اليمن تتبع الخلافة أينما كان مقرها رغم انفصالها في فترات قصيرة ، لكنها سرعان ما تعود إلى الدولة المركزية .

وقد عاش اليمنيون شعباً واحداً يدين بالإسلام وينطق بلغة واحدة هي العربية ، وله تاريخ واحد ، ونظام اجتماعي مترابط ، ولكن جاءت فترات ضعف مرت بها الخلافة الإسلامية التركية فضعف شأنها نتيجة لعوامل عدة ، فأدى هذا الضعف إلى جعلها تسلم بتقسيم اليمن البلد الواحد إلى قسمين نتيجة لرغبة بريطانية استعمارية، وكان لهم ذلك حيث قُسم اليمن إلى قسمين شمالي وجنوبي في عام (١٩١٤م) وكان هذا هو أول تقسيم سياسي لليمن منذ بداية تاريخها القديم (١) ورغم هذا الفصل التعسفي فإن اليمن الإنسان ظل موحداً رغم وجود علامات حدودية مصطنعة ، ويبدو أن لهذا التقسيم حكمة إلهية عادت على اليمن بخير كبير ساعدت في خلاص اليمنيين من حكم الأئمة حيث كان الثوار والمناضلون يتخذون من عدن مقراً لانطلاقهم ومقراً لتجمعاتهم والعكس .

وبعد قيام الثورة في الشمال سنة (١٩٦٢م) كانت صنعاء ملاذاً وملجئاً لثوار الجنوب ، فكانت الثورة ضد الاستعمار تدعم وتحرك من الشمال ، وهكذا استفاد كل شطر من مقومات الشطر الآخر في الخلاص من نظام الحكم السائد في كلا الشطرين، فقامت ثورة (١٩٦٢م) في الشمال و(١٩٦٧م) كان عام الاستقلال بالنسبة للجنوب ومنذ تلك الفترة ورغم اختلاف أنظمة الحكم في الشطرين فقد حاول كل منهما إعادة اللحمة وإعادة الوطن المشطر وطناً واحداً واختلقت الأساليب في ذلك ، إلى درجة أن قامت حرب من أجل ذلك في عامي (١٩٧٢م ، ١٩٧٩م) وكان كل نظام يدعي أن سبب تلك الحرب الرغبة في الوحدة .

وبناء على هذا فقد ظلت قضية الوحدة اليمنية تمثل قاسماً مشتركاً بين كافة الأحزاب والقوى السياسية التي عرفها اليمن بشطريه وسوف يتم التعرض لقضية الوحدة عند الحديث عن المتغيرات التي حصلت في المجتمع اليمني فيما بعد .

(٣) الخصائص الاجتماعية :

نتيجة لبعض الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها اليمن فقد حاول أصحاب النفوذ والمصالح تقسيم المجتمع إلى طبقات وشرائح اجتماعية مختلفة ، فالأئمة الحكام وأقرباؤهم كانوا يمثلون قمة الهرم الاجتماعي ويتمتعون بكافة الامتيازات ، وتركز الحكم والقضاء بأيديهم ، وهذه الفئة تلاشت بعد انتهاء الأسرة الحاكمة ، وانخرط الباقون منهم في المجتمع ، ثم تأتي طبقة القضاة والعلماء ، ثم رؤساء القبائل وكبار الملاك والتجار الكبار وقادة الجيش وتأتي بعدهم طبقة الفلاحين ، وأخيراً أصحاب المهن التقليدية (٢).

(١) جميل سليمان الصلوي ، تقويم محتوى كتب التربية الإسلامية بالتعليم الثانوي الفني في الجمهورية اليمنية في ضوء

قيم التنمية في الإسلام ، رسالة ماجستير، غير منشورة ، جامعة الزقازيق ، فرع بنها ، كلية التربية ، ١٩٩٣ ، ص ٧٠ .

(٢) قائد الشرجبي ، الشرائح الاجتماعية في المجتمع اليمني ، بيروت ، دار الحداثة ، ١٩٨٦ ، ط ١ ، ص ١٣٦ .

ورغم هذا التقسيم فإن المجتمع اليمني لا يشعر بذلك إلا في حدود ضيقة ، فالترابط الاجتماعي قائم ويتمثل في التلاحم والمودة والمصاهرة التي تظهر واضحة في المجتمع ، وأشهر القبائل اليمنية وأكبرها في الوقت الحاضر قبيلتا حاشد وبكيل وتتوزع القبيلتان في معظم مناطق اليمن (١) .
وتنتشر في المجتمع الريفي اليمني ما يسمى بالعائلة الممتدة ، وتقل هذه الظاهرة في المدن ، وربما ترجع هذه الظاهرة للأسباب التالية : -

- التجمع في مكان واحد لمواجهة ما قد يطرأ على العائلة من مخاطر .
 - اعتزاز الأب بكثرة أفراد أسرته .
 - الاعتماد على بعضهم البعض في توفير الدخل ، فأحياناً يحتاج الأب إلى جزء من دخل ابنه فيضطره للبقاء معه في منزل واحد والعكس كذلك .
 - هجرة الأبناء إلى المدن للبحث عن أعمال وهذا يعني أن يترك أسرته في بيت والده (٢) .
- وقد أحدثت الثورة اليمنية نوعاً من التغيير في البناء الطبقي للمجتمع اليمني ، حيث استطاعت بعض الفئات من بعض الطبقات العادية أن تتجاوز الخطوط الحمراء والقيود التي كانت مفروضة عليها قبل الثورة فصعدت فئات من المجتمع نتيجة التعليم وإفساح المجال أمامها في مختلف المجالات ، وهبطت أخرى كانت في السابق تتمتع بالكثير من الامتيازات ، واحتفظت فئات أخرى بمواقعها (٣) .

ويتفاعل المجتمع اليمني مع قيم الإسلام الاجتماعية ومن أبرزها التعاون والتكافل والتراحم والبر والإحسان إلى المحتاجين والفقراء ، إلى جانب الترابط الأسري والعائلي ، وقد أثبت المجتمع اليمني أنه تعاوني منذ زمن بعيد ويتضح هذا من خلال بنائهم للسدود والمدرجات الزراعية التي تحتاج إلى تعاون بين كل أفراد المجتمع، أما حديثاً فقد ترجم التعاون في الواقع العملي من خلال قيام حركات تعاونية وجمعيات خيرية، كان لها دور رئيسي في شق الطرق ، وبناء المدارس والمساجد ومساعدة المحتاجين ، وتظهر هذه القيمة أيضاً في حالات المناسبات المختلفة فنجد أن المجتمع في الريف أو المدينة يصنع الطعام لمن توجد لديه مناسبة كالأزواج أو الموت ، أو الولائم المختلفة ، وأحياناً نجد صاحب المناسبة لا يقدم إلا القليل والكثير يأتي من المجتمع المحيط به وهذا يدل على أن المجتمع يتمتع بنواح إيجابية وقيم تعاونية عالية .

ولا ننسى دور المرأة في العمل الاجتماعي اليمني فلها دور بارز ورئيسي، وخاصة في الريف فهي تشارك الرجل في الحصاد وجمع المحاصيل ، والرعي، إضافة إلى قيامها بواجباتها المنزلية من إعداد الطعام وتربية الأولاد .

أما في المدينة فالمرأة دورها رئيسي وهام فهي معلمة وطالبة وطبيبة وممرضة ، فهي تمارس الكثير من المهن التي تلائم طبيعة المرأة وفي نفس الوقت تخدم المجتمع وتشارك في بنائه .

(١) فضل أبو غانم ، البنية القبلية في اليمن ، دمشق ، مطبعة الكتاب العربي ، ١٩٨٥ ، ط ١ ، ص ٦١ .

(٢) محمد مصطفى الشعيبي ، اليمن ، الدولة والمجتمع ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٥ ، ط ١ ، ص ٥٤ .

(٣) عبدالمجيد عبده المخلافي ، بناء القوة السياسية في اليمن ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة قناة السويس ،

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن التكوين الاجتماعي القبلي ارتبط بعوامل البيئة الجغرافية ، والظروف المناخية ، فحيث المناطق الجبلية والهضاب الوسطى وجدت الجماعات القبلية القروية التي تعتمد على الزراعة و تعتمد في تكوينها على الروابط القرابية والنسب المشترك أكثر مما تعتمد على الروابط المكانية أما في المناطق الزراعية فقد خفت فيها تأثير القبيلة وروابطها ، وفي هذه المناطق تكون العلاقة معتمدة على الجانب الاقتصادي والإقامة المشتركة في نفس المكان وفي المناطق البدوية وشبه البدوية يعيش الناس فيها على الطريقة البدوية في البحث عن الرعي والماء ، واعتمدوا في صلاتهم الاجتماعية على القرابة والمكان وعلاقة الجوار والمصالح المشتركة (١) .

ويمكن القول إن للقبيلة اليمنية تأثيراً على الحياة الاجتماعية بشكل خاص وعلى مجالات الحياة الأخرى بشكل عام ، وهذا التأثير في مجمله لا يتعارض مع مبادئ الإسلام وشريعته ، فكثير من الأعراف والنظم القبلية مستمدة من روحه الحنيف فهناك التعاون ، والتكافل ، وإصلاح ذات البين ، وإغاثة المحتاج ، والتراحم ، ونصرة المظلوم ، ويمكن تدعيم هذه العادات وتشجيعها بالإضافة إليها من خلال وسائط التربية المختلفة التي تقدم للأجيال في مختلف المراحل التعليمية .

(٤) الخصائص الثقافية :-

يمكن القول إن المجتمع اليمني عاش في عزلة ثقافية فرضها نظام حكم أسرة حميد الدين ، وحرّموا المجتمع من أبسط حقوقه المشروعة ومنها الحق في التعليم والثقافة وحرية التعبير ، فلم تكن هناك مدارس نظامية أو جامعات ، وإنما أوجدوا بعض الكتاتيب التي كانت تعلم الناس بعض أمور الدين واللغة العربية وآدابها ، وأنشأوا ما يسمى بالمدرسة العلمية والتي شبهها أحد الباحثين بكلية الشريعة بجامعة صنعاء حالياً ، أو ببعض كليات الأزهر الشرعية (٢) .

ورغم هذه العزلة فإن أحد القادة الأتراك تمكن من إدخال مطبعة لليمن لأول مرة أثناء الحملة التركية على اليمن في أواخر القرن التاسع عشر ، وقد أسهمت هذه المطبعة في إصدار مجلة الحكمة في الفترة ما بين (١٩٣٧ - ١٩٣٩م) وكانت تصدر بصورة متقطعة ، كما ظهرت صحف أخرى مثل صحيفة النصر وسبأ (٣) .

ومما ينبغي الإشارة إليه أنه رغم تردي الوضع الثقافي في عهد الأئمة ، فإن اليمن قد عرفت نخبة من العلماء والمفكرين الذين تغلبوا على عوامل التخلف وقيوده ، واستطاعوا تكوين ثقافة حرة تعتمد على أمهات الكتب الفقهية والفلسفية ، ومن هؤلاء العلماء على سبيل المثال الإمام العلامة محمد بن علي الشوكاني ، وابن الأمير الصنعاني ، والمقبلي ، والرماح والموشكي وغيرهم كثير ممن خرج عن طوع الإمام وكونوا مدارس علمية مستقلة عن سيطرة الحكام وسلطتهم ، وكان التعليم في هذه المدارس يتسم بالجدية والتحليل (٤) هذا بالنسبة لما كان يسمى سابقاً بالشرط الشمالي .

(١) فضل أبو غانم ، القبيلة والدولة في اليمن ، مرجع سابق ، ص ٣٤٢ .

(٢) علي هود باعباد ، التعليم في اليمن ماضيه ، حاضره ، مستقبله ، بيروت ، شركة دار التنوير ، ١٩٨٩م ، ط ٣ ، ص ٢٦ .

(٣) عبدالله علي الكوري ، تقويم منهج الأدب والنصوص للصف الثالث الثانوي في الجمهورية اليمنية ، رسالة ماجستير ،

غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٩٢ ، ص ٤٧ .

(٤) مركز البحوث والدراسات اليمنية ، ثورة ١٩٤٨ ، الميلاد والمسيرة والمؤثرات ، بيروت ، دار العودة ، ١٩٨٢ ، ط ١ ،

أما في مدينة عدن وكانت عاصمة الشطر الجنوبي سابقاً فكان الحال فيها أفضل خاصة في فترة الخمسينات ، فقد شهدت هذه الفترة حركة صحفية كبيرة ، زادت في الستينات بشكل واضح ، وتحسن الحال في كل من الشطرين بعد قيام ثورتي الشمال عام ١٩٦٢م ، الجنوب عام ١٩٦٧م وذلك من خلال تشجيع رجال الفكر والثقافة والآدب ، وتخصيص البرامج الثقافية والأدبية في وسائل الإعلام المختلفة (١).

وتم تخصيص وزارة للثقافة تتولى شؤون الثقافة والمثقفين وقد أكد الميثاق الوطني الذي اجتمعت عليه القوى اليمينة حال إعداده سنة (١٩٨٢) على أن « الثقافة في أي مجتمع من المجتمعات تعبير عن عقيدته وأفكاره وتجاربه ومواقفه واتجاهاته ، والتربية هي الأساس في تحديد نوع الثقافة ومسارها وأبعادها بمالها من قدرة توجيهية للفكر والضمير والسلوك ، والثقافة قوة لبلورة وترسيخ تلك المقومات في حياة الناس وقد كان لعقيدتنا الإسلامية فعلها في احتفاظنا بشخصيتنا وهويتنا عبر مراحل التاريخ ومتغيراته» (٢)

ونظراً لما للتعليم من أهمية في زيادة الوعي الفكري والثقافي في حياة الأمم فقد تم التركيز عليه بشكل واضح ، فعلى سبيل المثال بلغ عدد الطلبة في اليمن بعد الوحدة أكثر من مليوني طالب وطالبة في عام ١٩٩٢/٩١م (٣).

هذا بالإضافة إلى البعثات الدراسية التي يُبعث من خلالها مئات الطلبة في كل عام إلى الدول العربية والإسلامية والأجنبية ليدرسوا في مختلف المجالات والتخصصات ، إلى جانب الآلاف من الطلبة الملتحقين بالجامعات اليمنية سواء كانت جامعات حكومية أو أهلية .

ومن هنا يبرز الترابط بين الثقافة والتعليم فالثاني في الغالب يكون أساساً للأول في تحديد نوعها ومسارها، ومقوماتها إلى جانب هوية الشخص الفردية وميوله واتجاهاته، كل هذه عوامل تتدخل في تكوين الثقافة .

وشهد اليمن تطوراً إعلامياً كبيراً فعلى صعيد الصحافة هناك إصدارات عديدة حيث بلغت الصحف والمجلات التي تصدر في اليمن حوالي (٤٣) صحيفة ومجلة تتبع الأحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية الموجودة في اليمن ومنها اليومي والأسبوعي والشهري .

هذا إلى جانب المجلات والدوريات المتخصصة التي تصدر عن الجهات الرسمية المختلفة ، إلى جانب قنوات التلفزيون والمحطات الإذاعية المتعددة وكلها تقوم بدور إيجابي في نشر الوعي الثقافي بين الناس، إلى جانب قيامها بتثبيت الهوية الثقافية للشعب اليمني والمستمدة من ثقافته الإسلامية . أما الحركة الأدبية فتعتبر من أهم المعالم الثقافية في اليمن ، ونستطيع القول إن البيئة اليمنية هي في معظمها ذات توجه أدبي ، ومن هنا يمكن القول إن الأدب كان وما يزال يمثل أبرز أدوات الرصد لنبض الحياة الثقافية في المجتمع اليمني ، خاصة بعد الثورة وهذا ما يؤكد أحد الباحثين

(١) عبدالعزيز المقالح ، الأبعاد الموضوعية والفنية لحركة الشعر المعاصر في اليمن ، بيروت ، دار العودة ، ١٩٨٤ ، ط ٣ ، ص ٣٠ .

(٢) الميثاق الوطني ، ص ٩٨ ، ٩٩ .

(٣) الجمهورية اليمنية ، وزارة التربية والتعليم ، إحصائية عام ١٩٩١م .

بقوله « فكلما كانت هذه الثورة غنية بعملياتها في النفس الاجتماعية ، فقد أفصح الشعر عن كل الهواجس والتطلعات ، إذ امتد تياره مع تيار الحياة يعتصر الظواهر ويشتم الأسرار ، فصوته مع كل حدث وأنفاسه مع كل حركة ذات قضية ، وقد كثرت بعد ثورة (١٩٦٢م) أدوات الرصد والتسجيل ، إذ تعاونت المجلات والصحف والقصة والمسرحيات مع الشعر» (١) في إيجاد ثقافة أدبية وعلمية نشطة أدت إلى معالجة الكثير من قضايا المجتمع اليمني والتعبير عن تطلعاته وهمومه ومشكلاته .

وقد تبلور موقف الشعر اليمني في كثير من القضايا ، خاصة وقوفه ضد الاستعمار ، فتوالت الروائع اليمنية في الإعجاب بالمبدعين والأبطال الذين ناضلوا ضد الاستعمار في مختلف الأقطار وتحفيز الناس في الداخل للتخلص من الاستعمار والإمامة .

ثالثاً : مشكلات المجتمع اليمني :

نتيجة للتركة الثقيلة التي خلفها نظاماً الحكم في الشطرين سابقاً ، فقد أدى ذلك إلى وجود العديد من المشاكل ، وخلفت آثاراً لا يمكن تجاوزها بسهولة، ويمكن تحديد بعض من المشاكل فيما يلي : -

(١) عدم الاستقرار السياسي :

بعض المؤرخين يرى أن الأصل السياسي في تكوين الشعب اليمني منحدر منذ عهود قديمة ترجع إلى زمن الملكة بلقيس ملكة اليمن ، والذي سجل القرآن الكريم موقفها الديمقراطي من خلال استشارة قومها في الموقف الذي حصل لها مع نبي الله سليمان عليه السلام قال تعالى « يا أيها الملأ أفتوني في أمري ما كنت قاطعة أمراً حتى تشهدون » (٢) فهذه إشارة يمكن الاعتداد بها في سياق التراث السياسي للمجتمع اليمني (٣)، ومع دخول الإسلام لليمن فقد تغير مفهوم الديمقراطية إلى مفهوم آخر وصيغة تتناسب مع طبيعة الدين الإسلامي فظهر مفهوم الشورى وتفاعلت اليمن مع هذا المبدأ باعتباره أصلاً إيمانياً راسخاً ، وتم ممارسته في كافة مناحي الحياة المختلفة .

ومع وصول أسرة حميد الدين إلى الحكم في الشمال سابقاً ، وسيطرتها على الدولة كلها حرمت المواطن اليمني أبسط حقوقه السياسية فلم تسمح بمن يمثله في مجالس نيابية أو في السلطة ، فعم التسلط والقهر السياسي لكثير من الرواد والمناضلين والمثقفين مما جعل الكثير منهم يغادر اليمن خوفاً من الاعتقال أو القتل ، وكان لهؤلاء دور بارز في مواجهة النظام القائم والقضاء عليه فقامت أكثر من ثورة ضد الإمام يحيى ومن أشهر هذه الثورات ثورة (١٩٤٨م) وسميت بالثورة الدستورية بقيادة عبدالله الوزير ولكن لم يكتب لها النجاح (٤).

(١) عبدالله البردوني ، قضايا يمنية ، مرجع سابق ، ص ٢٠٩ .

(٢) سورة النمل أية ٣٢ .

(٣) فارس السقاف ، التجربة الديمقراطية في الوحدة اليمنية ، بحث قدم إلى ندوة « الوحدة اليمنية وتحديات المستقبل » المنعقدة بجامعة القاهرة بمركز البحوث والدراسات السياسية بالتعاون مع معهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية ، ١٩٩٥ ، ص ١ .

(٤) مركز البحوث والدراسات اليمنية ، ثورة ١٩٤٨ ، المسيرة والمؤثرات ، مرجع سابق ، ص ٣٠ .

وقد طالب هؤلاء الثوار بإصلاحات هامة وأساسية في المجالات المختلفة ، أما الشطر الجنوبي فلم يكن حاله السياسي بأحسن من الشطر الشمالي فقد ظل يرزح تحت الاحتلال البريطاني حوالي (١٢٩) سنة وطوال هذه الفترة ساد التخلف وتكريس النظام العشائري والسلطاني الذي ارتبط بالنظام الاستعماري البريطاني، الذي كان له نظامه وثقافته الخاصة وحياته المادية ، وقد استُعْل الإنسان بصورة سيئة ، الأمر الذي مكن الاستعمار من فرض سيطرته وسلطته على المجتمع ، وحرَمهم من أبسط الحقوق الإنسانية والأساسية سواء في مجال الحكم أو التعليم الذي كان يخضع مباشرة للمستشارين البريطانيين، الذين سيروا نظام التعليم للخدمة ومصالح الطبقات الفوقية (١) بعيداً عن خدمة ومصالح السواد الأعظم من المواطنين .

ومن هنا نلاحظ أن السلطة السياسية في اليمن لم تكن مستقرة فقد كانت هناك ثورات عديدة ، ومقاومة للاستعمار حتى من الله على الشطرين بثورتين هما ثورة سبتمبر عام (١٩٦٢م) في الشمال وثورة (١٩٦٧م) في الجنوب ، فأصبح النظام فيهما رئاسياً جمهورياً قائماً على الاختيار من أحد أفراد الشعب ، واستطاع الشعب أن يختار من يمثله في مجالس نيابية وشورية .

ولكن للأسف لم يعجب البعض استقرار اليمن فظلت بعض الدول تدعم الإمام وتمده بالمال والسلاح فظل النزاع المسلح في الشمال تارة بين حكومة الثورة وبقايا أنصار الإمامة ، وتارة أخرى تدعم أحد الشطرين ليقوم بحرب ضد الشطر الآخر، مما انعكس سلباً على الأحوال الاقتصادية والسياسية والأمنية في الشطرين . ومن أجل الخلاص من كل سبق قامت جهود مباركة لتحقيق الوحدة فكان ذلك عام (١٩٩٠م) ، ومع ذلك ظل التآمر الإقليمي قائماً على الوحدة فحاول بعض القادة الانفصال مرة أخرى مما أدى ذلك إلى قيام حرب استمرت شهرين في صيف (١٩٩٤م) قُضى فيها على التآمر المتمثل في الرغبة بالتشطير مرة أخرى، وهكذا نجد أن اليمن لم يستقر سياسياً بسبب المؤامرات الداخلية والإقليمية من أصحاب النفوذ والمصالح في كل زمان ومكان .

(٢) المشاكل الاقتصادية :-

عاشت اليمن فترة طويلة محرومة من استغلال مواردها الاقتصادية نتيجة لعوامل سياسية واجتماعية ، وتصنف اليمن ضمن الدول الأقل نمواً في العالم نتيجة للعزلة التي فرضت على الشعب من قبل حكامه ونتيجة للحروب التي استحوذت على الكثير من موارد الدولة (٢) .

ومن المشاكل الواضحة في المجتمع اليمني أن تمويل المشاريع التنموية تعتمد على القروض والمساعدات الخارجية إلا أن هذا الاعتماد خف في الفترة الأخيرة لأسباب عديدة ، كما خفت عائدات اليمن من الدخل الذي كان يضخه المغتربون نتيجة لعودة أغلبهم بعد أزمة الخليج عام (١٩٩٠م) ، ومن المشاكل أيضاً أن اليمن كغيره من الدول العربية تعتبر دولة مستهلكة لذا فهي تعتمد على الواردات الأجنبية لتلبية حاجات المستهلك من السلع الضرورية والكمالية ، وهذا يعني أن الاستهلاك يزداد دائماً على إجمالي الناتج المحلي كل عام (٣) .

وما أثر سلباً على الاقتصاد اليمني وبشكل واضح ما حصل بعد الوحدة من صرف مبالغ كبيرة إما على سبيل الترضية أو لتوظيف عدد كبير من الموالين لطرفي السلطة حتى يتم ضمان ولائهم فيما بعد، وبعض هذه

(١) بدر سعيد الأغبري ، نظام التعليم في الجمهورية اليمنية ، صناعاء ، دار اقرأ للطباعة والنشر، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ط١، ص ٥١ .

(٢) أحمد علي البشاري ، الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي في الجمهورية العربية اليمنية ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٩ ، ص ٦٢ .

(٣) داود أحمد عثمان ، دراسة تحليلية للاقتصاد اليمني من خلال نموذج توازي ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة

المبالغ صرفت بسبب منطقي هو انتقال الموظفين بين الشطرين مما يستدعي حاجتهم للمسكن والمركب ، أما ما قسم الاقتصاد اليمني أخيراً فهو ما حدث من حرب سنة (١٩٩٤م) حيث قدرت الخسائر المادية بحوالي عشرة مليار دولار .

(٣) الأمية :-

تعد الأمية من أهم المعوقات التي تحول بين المجتمعات والتقدم وقد عانى الشعب اليمني من هذه الظاهرة وما زال يعاني ، رغم الجهود التي تبذل للقضاء على هذه الظاهرة والتخفيف منها ، ومن أجل ذلك تم إصدار العديد من الأنظمة والتشريعات ، ومع ذلك ما زالت نسبة الأمية مرتفعة إذا ما قورنت بالدول المتقدمة ، فقد وصلت نسبة الأميين في اليمن إلى حوالي ٦٥٪ تقريباً، (١) ويزداد هذا الرقم بين الإناث وفي المناطق الريفية والنائية بصورة أكبر من هذه النسبة (٢) .

ومن أجل القضاء على هذه الظاهرة يمكن استغلال ثقافة الشعب الإسلامية وبيان أهمية العلم والتعليم في معرفة أمور الدين وفهم أحكامه وشرائعه ، وأن هذا لا يتم إلا بمعرفة القراءة والكتابة وبيان موقف الإسلام من الجهل وذمه .

(٤) الثأر :-

بما أن المجتمع اليمني مجتمع قبلي في غالبيته ، فإن هناك ولا شك بعض الظواهر السلبية كظاهرة الثأر التي تنقلت عبر الأجيال ، وولدت الكثير من الأحقاد والضغائن بين أفراد الأسرة الواحدة .

ويقصد بالثأر : القيام بالاعتداء إما بالضرب أو القتل على شخص أو مجموعة من الأشخاص، يعتقد أو يشك أن لهم يدلاً في الاعتداء على أحد المنتسبين للقبيلة القائمة بالاعتداء، وما ينبغي الإشارة إليه أن هذه الظاهرة قد بدأت تقل تدريجياً وبدأ المجتمع يعي خطر هذه الظاهرة على أمنه واستقراره، ويمكن القول إنها لم تعد موجودة إلا في المناطق والأرياف ذات الطابع البدوي ، وقد كان للردع الديني وانتشار التعليم أثر واضح في التخفيف منها ، إلى جانب اتساع سلطة الدولة لمناطق لم تكن تخضع لها بسبب بعدها وصعوبة الوصول إليها .

(٥) القات :-

تعاني اليمن من مشكلة يمكن أن يطلق عليها أنها مشكلة اقتصادية واجتماعية وصحية ، تستنزف من خلالها الموارد ، وتعطل الطاقات ، وتضيع مساحات لزراعة ما يسمى بشجرة القات وهي شجرة خضراء غير غذائية تنتج للاستهلاك المحلي .

(١) مجيد غانم ، محمد محمد مطهر ، السكان والتعليم في الجمهورية اليمنية ، المؤتمر الوطني الأول للسياسات السكانية في الجمهورية اليمنية المنعقد عام ١٩٩١م ، صنعاء ، مطابع المفضل ، ص ٤٩٩ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٤٩٩ .

ولم تستطيع المصادر العلمية تحديد مصدره ومتى دخل البلاد وإن كانت بعض المصادر تؤكد أنه دخل في القرن العاشر الهجري، وينقسم المجتمع اليمني حول هذه الظاهرة إلى فريقين .

(١) الفريق الأول : يرفضه ويرى أن فيه كل مظاهر السلبية والضرر للفرد والمجتمع وهؤلاء قلة .

(٢) الفريق الثاني : يعترف بضرره ، ولكنهم يظهرون له بعض المزايا ويعتبرونه عاملاً مهماً لجمع الأصدقاء والزملاء ، ويمكن الاستعانة به لأداء عمل معين ، إلى جانب أن الاجتماع لمضغه يمثل منتدى سياسياً وثقافياً تطرح فيه القضايا بين المجتمعين ويتم مناقشتها وتداول الآراء حولها (١) .

وهناك طرف غير يمني يغالي في فهمه لطبيعة القات ويعتبره نوعاً من أنواع المخدرات أو الحشيش والأفيون ، ويعتقد هؤلاء أنه يذهب العقل أو يُسكر من مضغه ، وهذا الفهم ينافي للحقيقة والواقع ، لأنه لو كان الأمر كذلك لاعتبر أغلب الشعب اليمني مدمن مخدرات ، وقد أثبتت التحاليل العلمية الدقيقة خلوه من المواد التي تؤدي إلى السكر وفقدان الوعي ، وبعد هذا الفحص العلمي قررت السلطات الأمريكية التي كانت تعتبره من أنواع المخدرات استبعاده من قائمة المخدرات والسماح بتعاطيه وبيعه (٢) .

أما علماء الإسلام فقد اختلفوا حول هذه القضية فمنهم المؤيد ومنهم المعارض ، وقد أصدر علماء اليمن المعاصرون فتوى يردون فيها على من حرم القات ومما قالوه في بيانهم (... ثم إنا نحن نتناول القات ولا نشعر بما يذاع أو يشاع من تخدير أو تغيير ، ولا يتجاوز القات في تنبيهه مستوى البن والشاي بل لا يصل إلى مستواها ، هذا ما نعلمه نحن علماء يقيناً بالتجربة والمشاهدة ، وأيضاً بالتحليل الكيميائي من كثير من المختصين ، فلا نعرف من أنفسنا ولا سمعنا من سلفنا من يتأثر بتناول القات كما يتأثر من يتناول المخدرات ومن هنا فنحن كعلماء ومسؤولين عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتبين الحقيقة نقرر ونفتي أن القات حلال حلال ...) (٣) .

ورغم هذا يظل القات يمثل - من وجهة نظر الباحث - مشكلة اقتصادية واجتماعية ودينية على المجتمع بشكل عام ، فمن الناحية الاقتصادية نجد أنه يمتص جزءاً من دخل الأسرة ، ويعطل بعض أفرادها عن زيادة دخلهم نتيجة جلوسهم لمضغه ، وقد يستبدل بعض المزارعين زراعته لكونه يدر دخلاً كبيراً فيقضون على زراعة المحاصيل الأخرى مما يتسبب في قلة إنتاج المحاصيل المهمة التي تفيد أفراد المجتمع وقد يُصدّر منها ما فاض ليعود بفائدة على المجتمع .

أما النواحي الاجتماعية فقد يتسبب في بعض المشاكل الأسرية والعائلية ، وأما الدينية فقد يتكاسل الإنسان عن أداء الصلاة أو يصلي الصلاة في غير وقتها لكي يجلس لتناول القات .

ويمكن القول إن مشكلة القات في اليمن لا يمكن القضاء عليها بسهولة ويسر ، وإن كان البعض من المثقفين ورجال الفكر والشباب ، قد بدأوا يتركون هذه الظاهرة ، أو يخففون منها - وقام البعض بتكوين جمعيات ومجالس لمحاربة هذه الظاهرة .

(١) عبد الملك المقرمي ، القات بين السياسة وعلم الاجتماع ، بيروت ، دار آزال للطباعة والنشر ، ١٩٨٧م ، ط ١

ص ١٩-٢٠ .

(٢) أحمد عبد الرحمن المعلمي ، القات في الأدب اليمني والفقه الإسلامي ، بيروت ، دار مكتبة الحياة ، ١٩٨٨م ، ص ١٦٧ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٦٤ .

رابعاً : بعض المتغيرات التي حصلت في المجتمع اليمني من بعد قيام ثورتيه عامي (١٩٦٢، ١٩٦٧ م)

المجتمع اليمني كغيره من المجتمعات العربية والإسلامية ، تأثر بالعديد من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وهذه العوامل أثرت على نمط الحياة داخل المجتمع ، وأدت إلى إفرازات عديدة منها السلبية ومنها الإيجابية ، فعلى سبيل المثال نجد أن المتغيرات التي طرأت في دول الخليج والجزيرة من ظهور للنفط ومشتقاته والذي أدى بدوره إلى طفرة اقتصادية تسببت في استقطاب رأس المال اليمني ، خاصة من أبناء المحافظات الجنوبية الذين هربوا إلى هناك بأموالهم خوفاً من التأميم والمصادرة التي فرضها النظام في ذلك الوقت ، كما استدعت تلك الطفرة الحاجة إلى أيدٍ عاملة للعمل في مجالات مختلفة ، مما جعل المواطن اليمني يتجه نحو الهجرة بشكل كبير ، أما من الناحية السياسية فقد طرأت العديد من المتغيرات جعلت من الشطرين يسعيان للوحدة التي تمت عام (١٩٩٠ م) وفيما يلي يستعرض الباحث بعضاً من هذه المتغيرات .

(١) الهجرة :- ويمكن تقسيمها إلى قسمين :-

أ - هجرة داخلية .

ب - هجرة خارجية .

ويمكن الإشارة إليهما فيما يلي :

(أ) الهجرة الداخلية :

أصبح من المتعارف عليه أن ينتقل أبناء الوطن الواحد داخل حدود وطنهم بحثاً عن التعليم أو فرص العمل، أو بحثاً عن الخدمات الأخرى التي تقدم في المدن والمراكز الرئيسية أكثر مما تقدم في القرى والأرياف، وتتميز هذه الهجرة بقلّة التكاليف وسهولة التكيّف .

وفي اليمن ظهر هذا النوع من الهجرة وتميزت بثلاث خصائص هي :-

- أنها ذات اتجاه واحد من الريف إلى المدينة .

- أنها تسببت وبشكل مستمر في تزايد ونمو سكان المدن .

- أنها تتسم بالعفوية ، فهي تتم دون تنسيق أو تخطيط (١) .

ومما لاشك فيه أن هذه الهجرة حق طبيعي لكل مواطن على شرط أن تكون مرغوبة ومخطط لها اقتصادياً واجتماعياً وخدمياً ، وإلا انقلبت عكس ذلك تماماً ، وهذا ما حصل في المجتمع اليمني حيث تسببت هذه الهجرة بشكل مباشر على الخدمات التي تقدم للمواطنين ، إلى جانب أن المواطن ترك الريف وأدى هذا إلى تقلص الأرض المزروعة وقلة الأيدي العاملة في هذا المجال ، مما أدى إلى أن المجتمع اليمني أصبح يستورد أكثر حاجاته الضرورية والكمالية من الخارج .

(١) محمد أحمد الزعبي ، أحمد محمد شجاع الدين ، الهجرة اليمنية ، طبيعتها ، أسبابها ، نتائجها ، المؤتمر الوطني

الأول للسياسات السكانية في الجمهورية اليمنية ، المنعقد عام ١٩٩١ م ، صنعاء ، وزارة التخطيط والتنمية ، الجهاز

المركزي للإحصاء ، مطابع الفضل للإفست ، ١٤٨ .

ومما زاد الضغط على الخدمات هو عودة مئات الآف من المغتربين بعد حرب الخليج الثانية عام (١٩٩٠م) وقد تركز معظم هؤلاء في المدن الرئيسية مثل عدن ، صنعاء ، تعز ، وكانت عودتهم مفاجأة للدولة مما سبب ضغطاً على الخدمات العامة خاصة على التعليم والصحة .

هذا إلى جانب وجود بعض الانحرافات الاجتماعية التي حصلت في المدن نتيجة وجود بعض الشباب دون دراسة أو عمل، فأدى هذا إلى وجود بعض الظواهر السلبية التي لم تكن موجودة في المدينة اليمنية (١).

فما سبق يستدعي التأكيد على أهمية دور الدولة في هذا المجال وما ينبغي أن تقوم به من تقديم للخدمات ، والتخطيط للهجرة ، وتشجيع المزارع على البقاء في الريف ليتمكن من زراعة أرضه ، وأن تقدم له الدولة الخدمات الضرورية كحفر آبار المياه ، وتوفير المدارس والمراكز الصحية حتى يتمكن من الاستقرار في منطقته ، ويوفر على الدولة الكثير من المال والجهد .

وهناك أسباب يمكن اعتبارها من العوامل التي شجعت على الهجرة الداخلية ومنها :-
- نتيجة لاستقرار الأوضاع بعد قيام الثورة وحاجة البلاد إلى تكوين جهاز إداري مدني فقد فضل البعض هجر القرى والاتجاه للمدينة ، ولما استقر هؤلاء شجعوا أقرباءهم وأبناء قراهم على اللحاق بهم فتم ذلك بشكل كبير .

- بدأت اليمن بتنفيذ برامج إنمائية قصيرة المدى ، كما تم عمل خطط لبناء هياكل اقتصادية وبرامج استثمارية وهذا شجع الأيدي العاملة على الانتقال للمدينة والعمل بالبناء والتشيد .
- عودة بعض المغتربين ورغبتهم في استثمار أموالهم في اليمن وهذا أدى إلى تنشيط عملية البناء والإعمار، واحتاج هذا العمل إلى أيدي عاملة، مما دفع ساكني الأرياف إلى الهجرة إلى المدينة (٢).
ومن الملاحظ أن الهجرة في اليمن من الريف إلى المدينة لا تعني انتقال كل أفراد الأسرة فأحياناً قد ينتقل أحد أفرادها القادرين على العمل وتظل البقية في الريف ، وقد ينتقل الابن الكبير مع أولاده ويبقى والده وإخوانه والعكس .

(ب) الهجرة الخارجية :

من الصعب تحديد تاريخ محدد لبداية الهجرة الخارجية اليمنية حيث اختلف المؤرخون في ذلك اختلافاً واضحاً فالبعض يرجعها إلى الألف السادس قبل الميلاد، ويؤرخ لها باحث آخر بأنها بدأت في عام « ٤٠٠٠ ق م » حيث وصل اليمنيون إلى مصر وفي عام « ٣٠٠٠ ق م » وصلوا إلى العراق، وباحث آخر يحددها بانتهاء سد مأرب قبل الميلاد أيضاً هذا بالنسبة لتاريخ الهجرة الخارجية قديماً (٣).
أما الهجرة الخارجية حديثاً فقد اختلف حولها المؤرخون أيضاً فحددها البعض بعام (١٨٦٩ م) وهو عام افتتاح قناة السويس حيث كانت بداية الهجرة إلى أمريكا، والبعض يحددها باحتلال بريطانيا

(١) المرجع سابق ، ص ١٤٤.

(٢) أمة الخالق محمد أبو منصر ، الهجرة اليمنية، جده ، جامعة الملك عبدالعزيز ، ١٩٨٥ م ، ص ٩٤.

(٣) عبدالله عبد الوهاب الشماحي ، الهجرة اليمنية من بون صنعاء للبحر الأبيض المتوسط وشمال أفريقيا ، ١٩٨٥ ،

لعدن عام (١٨٣٩م) والبعض حددها بنهاية القرن الثامن عشر (١). ومع هذا الاختلاف إلا أن هناك شبه إجماع على أن معدل الهجرة الحديثة لم يبلغ ذروته إلا بعد منتصف القرن العشرين وبالتحديد في النصف الثاني من عقد السبعينات بسبب ارتفاع أسعار النفط ، وتزايد حاجة دول المنطقة إلى العمالة ، وطبقاً لإحصائية عام (١٩٨٦م) اتضح أن عدد المهاجرين اليمنيين إلى مختلف دول العالم من المحافظات الشمالية سابقاً قد بلغ « ١٩٩٠ر١٦٨ » مهاجراً ، أما المهاجرون من المحافظات الجنوبية سابقاً فقدّر بحوالي (٣٠٠.٠٠٠) مهاجر (٢) ، وهناك أسباب عديدة جعلت المواطن اليمني يتجه للهجرة الخارجية منها: أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية ، ورغم الفوائد التي عاد بها هؤلاء المهاجرون ، إلا أن هناك أضراراً ظهرت نتيجة الهجرة منها التفكك الأسري والاجتماعي نتيجة هجرة جزء من الأسرة وبقاء جزء في الداخل ، ومنها أسباب أثرت على الاقتصاد تمثلت في ترك المواطن اليمني لأرضه ووطنه فقلّت الأراضي المزروعة وأغفلت الدولة البنية الأساسية نتيجة قلة المواطنين ، وعدم مطالبتهم لها ببناء المدارس والمستشفيات وبقية الخدمات الأخرى .

- ويرى الباحث - أن ظاهرة الهجرة بدأت تخف خاصة من النصف الثاني من عقد الثمانينات نتيجة عوامل ومتغيرات كثيرة منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فعلى الصعيد السياسي كانت حرب الخليج الثانية عام (١٩٩٠م) سبباً رئيسياً في عودة الكثير من المغتربين إلى وطنهم وكان للوضع الاقتصادي للدول التي تستقطب المهاجرين دور هام أيضاً فقد أكملت بنيتها الأساسية ولم تعد بحاجة إلى أياد عاملة بشكل كبير وأسعار النفط انخفضت ، ووجود أياد عاملة بسعر أقل ، كل ذلك أثر على المهاجر اليمني ، فعاد الغالبية منهم إلى وطنهم طلباً للاستقرار .

(٢) الوحدة اليمنية :-

رغم الانفصال الذي فرضه الاستعمار الأجنبي على اليمن ، وجعل منها شطرين لكل منه نظامه وقوانينه ، فإن الشعب ظل موحداً ، فلم تنقطع الصلات أو العلاقات الاجتماعية والأسرية طوال فترة ما قبل الوحدة وقد حاول الشطران التوحد أكثر من مرة، خاصة بعد قيام ثورتيه إلا أن هناك عوامل وأسباباً كثيرة حالت دون ذلك ، حتى جاء عام (١٩٩٠) وتوحد الشطران في دولة واحدة سميت الجمهورية اليمنية ، وقد كان للوحدة أثرها الطيب على المواطنين ، خاصة وأن البعض كان محروماً من رؤية أقاربه في الشطر الآخر ، كما أن الوحدة أبعدت عن الشطرين شبح الحروب التي كانت تقوم بين فترة وأخرى على حدودهما المصطنعة . وتبذل الجهود في الوقت الحاضر لاستغلال ثروات البلاد بعد اتساعها فهناك البترول الذي بدأ يكتشف وبكميات كبيرة ، والثروة السمكية التي بدأ استغلالها بشكل تجاري، خاصة وأن اليمن تملك شواطئ تعد من أكبر الشواطئ في العالم العربي والإسلامي ، هذا إلى جانب بقية الثروات التي يتم الاستفادة منها في الوقت الحاضر لتنمية البلاد وازدهارها .

(١) عبدالمملك منصور ، ظاهرة الهجرة اليمنية ، دمشق ، دار الفكر ، ١٩٨٥ ، ط١ ، ص ٣٣ ، ٣٤ .

(٢) محمد أحمد الزعبي ، أحمد محمد شجاع الدين ، الهجرة اليمنية طبيعتها ، أسبابها ، نتائجها ، مرجع سابق ،

(٣) الحرب التي وقعت عام ١٩٩٤م :-

- سبق وأن ذكر - أن الوحدة اليمنية تحققت عام (١٩٩٠م) بطرق دستورية وقانونية أشاد بها الجميع ، ولكنها تعرضت لنكسة كادت أن تعيد الانفصال مرة أخرى نتيجة لمؤامرة اشترك فيها أفراد من الداخل والخارج ، في صيف (١٩٩٤م) فكانت الحرب الأهلية التي استمرت حوالي شهرين قدم فيها اليمن العديد من أبنائه ، كما خسرت البلد مبالغ مالية كبيرة قدرتها بعض المصادر بحوالي عشرة مليار دولار ، وكان بحمد الله الانتصار للوحدة بفضل منه عزوجل ، وقد اعتبر الشعب اليمني تضحياته رغم جسامتها أنها رخيصة في سبيل بقاء وحدته وانتصارها الذي يعتبر انتصاراً للوحدة الإسلامية التي يحلم بها كل مسلم حين تزول الحدود بين أوطانه ، وتصبح جنسية المسلم عقيدته .

(٤) اكتشاف الموارد النفطية :-

حالت ظروف سياسية واقتصادية دون استغلال اليمن لموارده النفطية منذ وقت مبكر ، وظلت في باطن الأرض حتى تمت الاكتشافات مؤخراً عندما تم تصدير أول شحنة بترولية عام (١٩٨٧م) على يد شركة أمريكية (١)، وبعد ذلك توالى الاكتشافات بكميات تجارية ، ويقدر إنتاج اليمن في الوقت الحاضر بحوالي (٤٠٠.٠٠٠) برميل يومياً، وإن كانت بعض المصادر تذكر أن الكمية تزيد عن هذا الرقم ، وهذه الثروة سوف تدعم الاقتصاد اليمني وتحسن من أدائه ، وفي عام (١٩٩٥م) تم اكتشاف الغاز في البلاد بكميات كبيرة ، حتى قالت بعض المصادر إنه من أكبر احتياطي الغاز في العالم ، وقد تم بالفعل التعاقد مع بعض الشركات لاستغلال هذه الثروة ، هذا إلى جانب بعض مناجم الحديد والذهب التي تم اكتشافها في أنحاء متفرقة من البلاد .

ومن خلال العرض السابق لطبيعة المجتمع اليمني ومشكلاته وبعض التغيرات التي طرأت عليه في الفترة الأخيرة، يمكن أن نستخلص بعض الأسس والمضامين التربوية التي ينبغي أن تراعى عند إعداد منهج الثقافة الإسلامية لطلبة جامعة صنعاء وهي كما يلي :-

- مراعاة طبيعة المجتمع اليمني باعتباره مجتمعاً مسلماً يؤمن بالإسلام كعقيدة و شريعة .
- مراعاة أهم المشكلات التي يعاني منها المجتمع اليمني للحد منها ومحاولة القضاء عليها .
- السعي إلى تعميق الوحدة والتضامن والتعاون بين أفراد المجتمع .
- السعي من خلال المنهج المقترح إلى محاولة تحصين أفراد المجتمع من أي خطر خارجي يحاول اختراق ثقافته أو التقليل من أهميتها في حياته .
- محاولة حفظ التوازن بين القيم الروحية والقيم المادية بحيث لا يطغى جانب على آخر .
- تنمية الشعور لدى أفراد المجتمع بالانتماء إلى وطنهم الإسلامي الكبير والاعتزاز بذلك، وأن الحدود والحوافز المعمول بها اليوم ما هي إلا من صنع الأعداء وإلا فالأمة واحدة والعقيدة واحدة .

- التعرف على ما خلفه علماء المسلمين في مختلف المجالات ، مع التأكيد على دورهم في هذا الجانب .

- بيان الازدهار الحضاري والثقافي للأمة الإسلامية .
- بيان تأثير الثقافة الإسلامية على الحضارة الغربية .
- بيان النكسات التي حلت بالعالم الإسلامي وأثرت على تقدمه .
- بيان أن الثقافة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان ولكل مجتمع .
- بيان أهمية الثقافة الإسلامية في حياة الفرد والجماعة .
- التأكيد على أهمية دور الطلبة في المجتمع باعتبارهم الفئة المستنيرة داخل هذا المجتمع .
- لابد من محاولة التقليل من أهمية الخلافات المذهبية التي يحاول البعض نشرها بغرض إيجاد الفرقة بين أفراد المجتمع الواحد .